الاثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية

اعداد

ام.د| عزة علي فرج

المعهد العالي للعلوم الادارية والتجارة الخارجية

المستخلص:

يقدم هذا البحث تقييم الاثر الاقتصادي للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية نظراً لانه احدى الانشطة الرئيسية للاقتصاد المصري وقد تم تقييم اجمالي مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وذلك خلال السنوات من ٢٠١١ الى ٢٠١٧ ، كما تم الوقوف على تاثير الاستثمارات الجديدة التي تم ضخها بالانشطة الصناعية خلال نفس الفترة من ٢٠١١ الى ٢٠١٧ ، وتتبع تأثيرها على القيمة الاقتصادية المضافة للانتاج بالقطاع الصناعي ، ونظراً للاهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة من خلال فرص العمل المتاحة وتوليد فرص عمل جديدة بقطاعات الانشطة الصناعية الرئيسية ، فقد تم تقييم اعداد العاملين في القطاع الصناعي ومقارنتهم باجمالي اعداد العاملين بكافة القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى من زراعية وخدمية ، كما تم تقييم تطور امكانية قطاع الصناعة في توفير فرص العمل الجديدة مع الزيادة الكلية في اعداد السكان بجمهورية مصر العربية ، ومدى تأثير فرص العمل بقطاع الصناعة على نسبة اعداد السكان تحت خط الفقر.

كما تم تحليل التوجه الاستثماري في القطاع الصناعي للانشطة الصناعية المتعددة للوقوف على الاثر المباشر للاستثمارات في تلك المجالات الصناعية على نسبة القيمة الاقتصادية المضافة للانتاج ونسبة اعداد العاملين بتلك الانشطة الصناعية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وتتعدد القيمة المضافة لقطاع الصناعة حيث يوفر احتياجات الاسواق ويقلل الحاجة الى الاستيراد مما يحقق الدعم الاقتصادي المباشر للناتج المحلي الاجمالي لذلك فقد تم تقييم اجمالي الصادرات والواردات للمنتجات الصناعية .

وقد تبين من نتائج البحث القيمة المضافة لمشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي والتي لم تقل نسبة مشاركتها عن ٣٣,١% في العام ٢٠١٧ بقيمة قدرها ١٠٩,٩٩ مليار دولار وقد بلغت اقصى نسبة مشاركة له في العام ٢٠١١ بنسبة قدرها ٣٧,٦٥% وبقيمة قدرها ٨٨,٨٥٤ مليار دولار، كما بينت نتائج البحث اهمية قطاع الصناعة في توفير فرص عمل لابناء الشعب المصري حيث بلغت اقل نسبة مشاركة لاعداد العاملين الكلية بقطاع الصناعة ١٧% بعدد وظائف قدرة ٤,٥٣٤ مليون نسمة في العام ٢٠١١ وقد بلغت اقصى نسبة لها مشاركة لقطاع الصناعة ٢٤% باجمالي عدد وظائف ٦,٦٤٦ مليون نسمة في العام ٢٠١٤. كما بين البحث اهمية الاستثمارات المباشرة في القطاع الصناعي حيث حقق تطور في العائد المحلي للنشاط الصناعي بلغت اقصى قيمة مشاركة له في الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠١٦ بقيمة قدرها ١٢٢,٧٢ مليار دولار واقل قيمة له في العام ٢٠١١ بقيمة قدرها ٨٨,٨٥ مليار دولار في حين لم تقل قيمة الاستثمارات السنوية في قطاع الصناعة عن ١١,٩٩ مليار دولار وبلغت اقصى قيمة لها ٢١,٦٤ مليار دولار في العام ٢٠١٧ .

ونظراً لان التأثير الاقتصادي المباشر لقطاع الصناعة يمكن تقييمه من حيث قدرة قطاع الصناعة على توفير المنتجات بالكمية المناسبة وبالجودة اللازمة وبالسعر المنافس للاسواق العالمية فقد تم تحليل اجمالي صادرات المنتجات الصناعية وواردتها بالقيمة من خلال البيانات المتاحة في الفترة التي شملتها الدراسة حيث تبين ان النسبة المئوية لقيمة الصادرات للواردت للمنتجات الصناعية قد تأثرت بشكل ملحوظ بسعر التحويل للجنيه المصري مقارنة بالدولار، وانخفضت النسبة المئوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقيمة الصادرات للواردت للمنتجات الصناعية بانخفاض سعر تحويل الجنيه المصري بالنسبة للدولار.

المقدمة:

تعد مصر من اقدم الدول في تشييد حضارتها حيث تبين قدرة الانسان المصري منذ القدم في النشاط الصناعي والذي يشاهد اثره في الحضارة الفرعونية القديمة وفي قدرته على استكشاف واستخدام وتشكيل المعادن وقدرته ايضاً في انشاء المعدات والتي مكنته من النقش على الحجر. وفي نهضة مصر الحديثة في عصر محمد علي شملت نهضة صناعية تمثلت في صناعة المنسوجات وصناعة الالات الحربية والسفن والعديد من الصناعات الاخرى التي استمر اثارها حتى العصر الحديث، وقد دعم رجال مصر المخلصون نهضتها الصناعية من خلال انشاء كيانات اقتصادية قادرة على دعم صناعتها والمتمثلة في بنك مصر والمؤسسات الاقتصادية المتعددة ، وقد دعمت ثورة يوليو ١٩٥٢ نهضة مصر الصناعية بدعم الصناعات الثقيلة المتمثلة في صناعة الحديد والصلب والصناعات التعدينية والصناعات الكيماوية والبترولية بالاضافة الى الصناعات الغذائية وانشاء شركات القطاع العام ومن ثم شركات قطاع الاعمال في العديد من المجالات الصناعية، وعقب تبني مصر في السبعينات لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات وبناء فلسفة "صنع في مصر" ودعم القطاع الخاص في النشاط الصناعي في كافة المجالات تم التوسع وزيادة الاستثمارات في العديد من الصناعات

وبشكل عام يمكن حصر مميزات النشاط الصناعي في مصر والاستثمار فيه وتميزه من خلال الايدي العاملة الكثيفة والرخيصة والمدربة في العديد من المجالات، وقدرة الدولة على توفير البنية الاساسية بالمناطق الصناعية من مياه وكهرباء وموانى وطرق بالاضافة الى توفر العديد من الخامات المستخدمة في الصناعة بأسعار رخيصة(الهيئة العامة للاستعلامات، مصر)، كما يمكن الموقع الجغرافي المتميز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمصر وموانيها البحرية والبرية من تيسير التبادل التجاري للخامات والمنتجات مع الاسواق العالمية مما يدعم النشاط الصناعي ويحفز على الانتاج.

ومن خلال الابحاث المنشورة في المجلات العلمية للوقوف على اهمية الدور الاقتصادي في قطاع الصناعة فقد تبين مايلي، ففي بحث عن تصدير المنتجات الصناعية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في مصر في الفترة مابين ١٩٨٠ الى ٢٠٠٨، بين البحث (Neveen,M.,2011.) ان هناك علاقة سببية لتوظيف القدرات الصناعية بمصر في زيادة القيمة الاقتصادية مما يتم تصديره وقد بين من خلال مناقشة الصادرات لبعض المنتجات الصناعية مثل صناعة المنسوجات والمنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية المصنعة والصناعات الغذائية ، وبين اثر القيمة المضافة للصناعة لتصدير تلك المنتجات ، وقد بين البحث ان تطور الانتاج الصناعي يحقق النمو الاقتصادي على المدى البعيد، وناقش البحث انه خلال السنوات الاخيرة حتى عام ٢٠٠٨ كان هناك تركيز اكبر على الدور الحاسم للصادرات المصنعة كوسيلة لتسريع النمو الاقتصادي، وبين البحث الارتباط السببي بين زيادة الصادرات المصنعة وزيادة الناتج المحلي الاجمالى وكذلك تأثر الناتج المحلي الاجمالي بزيادة الصادرات المصنعة، كما بين اهمية وضع استيراتيجية واضحة لتحسين مناخ الاستثمارات في مصر لرفع الكفاءة وجذب الاستثمارات وبخاصة في القطاعات الصناعية ذات الاهمية كالصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية والصناعات النسيجية.

وفي دراسة بحثية لبيان مهارات التصدير والقوى العاملة في شركات التصنيع المصرية بإستخدام بيانات البنك الدولي على مستوى الشركات بمصر (Abdelgouad, A., 2016.) بهدف تقييم القدرات التصنيعية والتصدير للشركات بجمهورية مصر العربية في قطاع الصناعات التحويلية بين البحث ان القدرات التصديرية تتزايد كدالة في قدرات ومهارات العاملين لتلك الشركات، كما بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان توظيف السيدات اظهر كفاءة اعلى في الاداء وجودة في المنتج ، كما وضح ان الشركات المجهزة بقدرات البحث والتطوير ذات قدرة عالية على المنافسة وذات منتجات أكفأ للتصدير، وكذلك الشركات ذات الحجم الاكبر اكثر قدرة في التصدير من الشركات ذات الحجم الاقل، كما بين ايضاً ان الشركات المساهمة مع شريك اجنبي ذات قدرة أكبر على التصدير .

وفي خطة وضعتها وزارة القوى العاملة والهجرة في الفترة مابين ٢٠١٠ الى ٢٠١٥ (EGYPT, 2010.) بينت انه من خلال تقييم فرص الشباب في سوق العمل وصعوبة حصولهم على فرص عمل مستقرة نظراً لتعليمهم وتأهيلهم في مجالات لاتتفق مع سوق العمل ، وبينت ان ٩٠% ممن يبحثون عن فرص العمل هم الشباب اقل من ٣٠ عاما، وفرص العمل المتاحة لهم تكون من خلال مؤسسات العمل غير الرسمية.

وقد بينت منظمة العمل الدولية من خلال دراسة (African Development Bank,__2016) تم اعدادها لبنك التنمية الافريقي – منظمة العمل الدولية في تقاريرها لسنة ٢٠١٦ ان نسبة العاملين في العمل غير الرسمي بدون قطاع الزراعة بجمهورية مصر العربية بمتوسط ٦١% من اجمالي العاملين في القطاع، وينحصر مابين ٥١% الى ٧٠% في العام ٢٠١٦ .

كما وضحت مجموعة من الدراسات (Benjamin, N., & Beegl, K., 2014.) نتائج ذات اهمية فعلى سبيل المثال في البرازيل انه بمجرد ان تم اضفاء الطابع الرسمي وتحويل المؤسسات غير الرسمية الى مؤسسات رسمية ادى ذلك الى زيادة فرص العمل بتلك الكيانات من ٤٠% الى ٥٠% ، وان ثبات موقع المؤسسات دون تغيير قد تحقق بنسبة ٣٠% الى ٥٠% ، مما يؤدي الى تحقق قيمة اقتصادية اكبر في الايرادات والارباح، وفي ابحاث اخرى اظهرت ان اضفاء الطابع الرسمي يساعد الشركات على توسيع قاعدة عملائها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي بحث يقيم التوجه الصناعي والاستيراتيجيات المخطط لها للتنمية الصناعية، بين البحث (Signé, L., 2018) ان بحلول العام ٢٠٣٠ هناك مخطط للارتقاء بالانشطة الصناعية للعديد من الدول الافريقية ومن بينها جمهورية مصر العربية بهدف زيادة الانتاج الصناعي ودعم فرص العمل وزيادة القيمة المضافة من النشاط الصناعي.

ومن خلال التتبع البحثي للارتقاء بقطاع الصناعة واهمية الدور الاقتصادي في العديد من الدول الافريقية والتي تشارك مصر في العديد من التحديات الاقتصادية والصناعية والسكانية فقد تبين في بحث (Ndubuisi, O., & Abdul, S., 2018.) بين اهمية التدفقات النقدية الاستثمارية واداء القطاع الصناعي في نيجيريا خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ٢٠١٦ ، حيث بينت الدراسة اهمية الاستثمارات في نمو قطاع الصناعة على المدى البعيد واظهرت النتائج ان تطور قطاع الصناعة لايرتبط بشكل مباشر مع طبيعة الاستثمارات محلية او اجنبية، واوصى البحث باهمية خلق مجال استثماري مستقر وامن لاجتذاب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية، وكذلك اوصي باهمية استحداث نظام تأميني للعاملين في قطاع الصناعة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في العمل في قطاع الصناعة.

وفي بحث عن تأثير العولمة على تنمية العائد من القطاع الصناعي بنيجيريا كدولة افريقية نامية (Ebong, F., & others, 2014.) ان هناك رصد لقيمة مضافة نجم من تصدير المواد الخام واستيراد المواد اللازمة كمدخلات للانتاج الصناعي بنيجيريا على الرغم من ان القيمة الاقتصادية لندرة تلك الخامات والجهد المبذول في تجهيزها ومحدودية العائد الاقتصادي ، والحاجة الى توفير مدخلات الصناعة بنيجيريا من خلال الاستيراد من الخارج، وقد خلصت الورقة البحثية الى اهمية قطاع الصناعة في التنمية من خلال تحليل البيانات للنشاط الصناعي في الفترة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٦٠ الى ٢٠١٠ ، ورصدت تحول الاقتصاد النيجيري من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي دورا فاعلاً فيه.

وفي رسالة بحثية (Gui-Diby, S., 2016) عن الاستثمار الاجنبي في الدول الافريقية في مجملها بين البحث انه على الرغم من صعوبة الحصول على البيانات الموثقة الدقيقة، فقد اظهر البحث ضئالة حجم الاستثمارات الاجنبية التي تم توظيفها في قطاع الصناعة، وبين انها تعد ضئيلة بالاستثمارات الاقليمية ويرجع ذلك الى عدم توفير المناخ الملائم والاستقرار لجذب الاستثمارات الاجنبية، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ٢٠٠٩ .

وفي بحث (Isiksal, A., & John Chimezie, O., 2016.) عن تأثير التصنيع في نيجيريا بين البحث تأثير قطاعات الانتاج الثلاث الصناعة والزراعة والخدمات على الناتج القومي، ومدى تأثير قطاع الصناعة في تنمية القطاعات الاخرى ، ويرى الباحث ان تحقيق طفرة في القطاع الصناعي لابد من تحقيق نمو حقيقي ومستقر في القطاعات الاخرى.

في بحث (Chete, L., & others, 2014.) يبين معوقات النهوض في القطاع الصناعي بدولة نيجيريا، بين البحث معوقات ارتقاء النشاط الصناعي ترتبط الى حد كبير مع عدم توفر البيئة الاساسية من شبكات في الطرق ومصادر الكهرباء اللازمة لتشغيل الالات والمعدات ، وقدم البحث مقترح للنهوض بالنشاط الصناعي من خلال تطوير المجمعات الصناعية

ومن خلال الابحاث المنشورة والمتعلقة بالارتقاء بالصناعة في العديد من دول العالم فقد تبين في بحث

(Klafke, R., & others, 2018.) تأثير التنمية الصناعية على الاقتصاد بالصين حيث بين البحث انه من خلال التنمية الصناعية وتوفير الاستثمارات اللازمة في المجال الصناعي وبخاصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فقد حققت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنمية صناعية واجتذبت المستثمرين الاجانب نظراً لحجم الطلب الكبير على المنتجات المصنعة في الاسواق الداخلية ، وقد تم البدء في هذا البرنامج منذ سنوات عدة منذ بداية الخمسينات ، وقد اثبتت النتائج الاقتصادية القيمة المضافة من الصناعات ذات التكنولوجيات المحدودة في تلك الفترة والتي عظمت الاستفادة من العمالة الكثيفة ذات التكلفة المحدودة، وقد بين البحث اهمية الارتقاء التكنولوجي الذي يتطلب جهد وتكاليف عالية وتحقيق قيمة اقتصادية هامة متمثلة في القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية، بالاضافة الى الارتقاء الحقيقي بمتوسطات دخل العاملين وتحقيق متطلبات البيئة في تخفيض التلوث البيئي.

وفي بحث (Ajmair, M., 2014) تناول التجربة الباكستانية في تأثير قطاع الصناعة على نمو الناتج المحلي في باكستان وذلك في خلال فترة زمنية طويلة حتى ٢٠١٠ وقد تم تحليل العلاقة بين قطاعات صناعية محدودة وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الزمنية ، واظهر البحث الارتباط الخطي بين القطاعات الصناعية ونمو الناتج المحلي الاجمالي لدولة باكستان ، فيما عدا قطاع التعدين الذي لم يظهر فيه هذا الارتباط الايجابي بينما اظهر تأثير ضئيل مع التغير الزمني.

وفي بحث (Ramadhani, T., & others ,2018.) ناقش تأثير كلاً من التدفقات الاستثمارية الجديدة والقدرة على التصدير وتأثير كلاً منهما على التنمية الصناعية بأندونسيا من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٨ ، وضح البحث ان الاستثمارات في مجال الصناعة ليست بالاهمية بالمقارنة برفع القدرات التصديرية ، كما بين البحث ان زيادة القدرات التصديرية قد عززت القدرات الانتاجية.

وفي دراسة بحثية (Wangwe, S., others, 2014) عن تنمية القطاع الصناعي بتنزانيا تمت بدعم من بنك التنمية الافريقي، اظهرت الدراسة المراحل التي مر بها قطاع الصناعة بتنزانيا منذ الاستقلال في عام ١٩٦١ حيث بدأت بالصناعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهادفة لاحلال المنتج المحلي كبديل للمنتجات المستوردة وذلك في الصناعات الغذائية والبلاستيك والمطاط والمواد الكيميائية والصناعات المعدنية الاساسية، وقد اظهرت الدراسة محدودية القيمة المضافة بالقطاع الصناعي بتنزانيا نظراً لاستيراد الخامات الاساسية والمواد الوسيطة لتلك الصناعات حيث ان ٧٠% من مدخلات تلك الصناعة يتم استيرادها من خارج تنزانيا. كما بينت الدراسة ان الصناعات الناشئه في الوقت الحالي اظهرت تميز وقدرة على المنافسة وتحقيق عائد مناسب حيث انها اعطت الاولوية لانشطة البحث والتطوير في صناعاتها.

وفي دراسة (Aggarwal,A.,& Kumar,N.,2012) عن هيكلية العمل والقطاعات التنموية للهند منذ بداية الخمسينات وحتى السنوات الاخيرة أظهر البحث ان نسبة كبيرة من العمالة مازالت في القطاعي الصناعي ذو التكنولوجيات المنخفضة والعائد الاقتصادي المحدود، وقد ناقش البحث تأثير القطاعات الانتاجية على الحد من الفقر وبخاصة القطاع الصناعي، وبين البحث ان القطاع الصناعي قد شارك بقدر كبير في الحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما بين البحث اهمية قطاع الصناعة في الحد من الاستيراد وتوفير الاحتياجات وبخاصة لما تتميز به الاسواق الهندية من حجم الطلب الكبير، وبين البحث اهمية التغير الهيكلي والتخطيط الاستيراتيجي في تحول العمالة من التكنولوجيات المنخفضة الى التكنولوجيات الحديثة التي توفر دخول للعمالة وتحقق تطوير اقتصادي حقيقي مما يحد من الفقر ويدعم النمو الاقتصادي.

وفي بحث (Islam, M., & others, 2018.) ميداني عن مدى استعداد بنجلاديش كدولة نامية على تطبيق التكنولوجيا الحديثة في الثورة الصناعية الرابعة في قطاع الصناعة وذلك من خلال بحث حواري من خلال خبراء متخصصين في الصناعة في بنجلاديش للوقوف على مدى الاستعداد لاستخدام تلك التكنولوجيا الحديثة ومدى توفر الاستثمارات المالية اللازمة ، وقد اظهر البحث ان هناك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديات ممثلة في نقص المعرفة وعدم توفر الامكانيات لاستخدام التكنولوجيات الصناعية باهظة التكلفة، وعدم قدرة البنية التحتية على توفير الاحتياجات المتناسبة مع تحقيق الثورة الصناعية الرابعة بالاضافة الى نقص الدعم الحكومي.

وفي بحث(Imran, M.,& others,2018.) عن دولة باكستان لدراسة تأثير الثورة الصناعية الرابعة في قطاع صناعة المنسوجات ومدى احتياجها للمعلومات، بين البحث انه يتطلب التعامل مع بيانات ومعلومات ضخمة مع تحليل تلك البيانات، وكذلك القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المصانع الذكية وان يكون هناك انتاج تكاملي بين الهيئات والشركات وقد أظهرت الدراسة أن الثورة الصناعية الرابعة لديها دور رئيسي في تعزيز قطاع الإنتاج والخدمات في باكستان لتحسين أداء تلك الصناعات.

وفي دراسة بحثية عن اهمية الاتحاد الاوروبي والاثر الاقتصادي للتبادل التجاري للمنتجات بين الدول الاوروبية اظهر البحث (Dimitrova, Z., & others, 2018)اهمية الاسواق الاوروبية المفتوحة في تبادل المنتجات بين دول الاتحاد الاوروبي مما اثر ايجابيا على القدرة الانتاجية وفرص العمل والارتفاع بمتوسط دخل الافراد في مجال التبادل التجاري للمنتجات، وبين البحث اهمية الصادرات على المستوى العالمي للبلدان خارج الاتحاد الاوروبي وبين ان القيمة الاقتصادية المضافة والتي تبين انها لاتقل عن حافز بمعدل ١٢% في المتوسط .

وفي دراسة (Imrana, M., & others, 2018.) عن اهمية تطبيق معايير الجودة الشاملة في الانتاج الصناعي وقدرته في زيادة الصادرات والارتقاء بالمردود الاقتصادي للشركات الصغيرة والمتوسطة تم اجراء بحث شمل بعض الشركات المنتجة في باكستان حيث بين التوجه الريادي وتطبيق معايير الجودة الشامله في اداء صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية ، وبين اهمية التطور الذي تم في صادرات الاثاث من خلال تطبيق معايير الجودة الشاملة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على سبيل المثال واستخلصت الدراسة اهمية ادارة الجودة الشاملة في رفع قدرات الانتاج مما سيؤدي الى تعزيز ورفع اداء التصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي دراسة بحثية اظهرت تحليل تأثير الاستثمار والتصدير على الصناعات التحويلية في اندونسيا بين البحث (Ramadhani, T., & others , 2018.) ان قطاع الصناعة التحويلية يعد اكبر محرك للنمو الاقتصادي في اندونسيا، وذلك بالرغم من المنافسة الشرسة كنتاج لاتفاقات التجارة الحرة مما يؤدى الى اهمية تطوير القدرات الصناعية والاستثمار كعامل محفز لتطوير الصناعة لديها، وقد اظهر البحث من خلال البيانات التي تم تجميعها ان الصادرات لها تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي بأندونيسا وتعزيز القدرات الانتاجية.

من خلال الابحاث المنشورة في الكثير من المجلات العلمية والخاصة بالنشاط الصناعي للعديد من الدول يتبين مدى اهمية قطاع الصناعة وسعي العديد من الدول للارتقاء الاقتصادي من خلال تطوير قطاع الصناعة.

ويهدف هذا البحث الي تقييم القيمة الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية من حيث قدرة الصناعة على المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك القيمة الاقتصادية للنشاط الصناعي والمتمثلة في توفير فرص العمل للمواطنين، وتلبية احتياجات الاسواق المحلية من المنتجات الصناعية المتعددة، وقدرة قطاع الصناعة على دعم الصادرات كمصدر رئيسي لتوفير العملة الصعبة .

مشكلة البحث:

يعد النشاط الصناعي بمصر غير قادر على دعم الاقتصاد المصري بالقدر الكافي بما يمكنها من تحقيق ما تصبو اليه من تميز اقتصادي ، حيث يعاني القطاع الصناعي المصري من عدم قدرته على تلبية احتياجات الاسواق للعديد من المنتجات بالقدر والمستوى الفني الملائم، والتي يتم استيرادها من الخارج هذا بالاضافة الي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محدودية القدرة التصديرية للمنتجات الصناعية مما يؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات ويؤدي الى فقد العديد من فرص العمل

أهمية البحث:

١- تقييم الاثر الاقتصادي للصناعة المصرية والممثل في قدرته على دعم الناتج المحلي الاجمالي
٢- الوقوف على الاثر الاقتصادي لقدرة الانشطة الصناعية المصرية على تلبية احتياجات الاسواق المحلية من المنتجات الصناعية ودعم التصدير
٣- بيان الدور الاقتصادي لقطاع الصناعة في توفير فرص العمل للمواطن المصري

أهداف البحث

١- تحديد التطور في نسبة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي
٢-التحقق من مدى قدرة قطاع الصناعة على تلبية احتياجات الاسواق المحلية من المنتجات الصناعية والحد من الاستيراد.
٣- تحديد اهمية قطاع الصناعة في توفير فرص العمل لابناء الشعب المصري ومدى قدرته في توفير فرص عمل جديدة تتناسب مع الزيادة في تعداد السكان.

فروض البحث

١- القطاع الصناعي يدعم احتياجات الاسواق المصرية من المنتجات الصناعية المختلفة
٢- يقدم قطاع الصناعة فرص عمل تتناسب مع الزيادة السنوية في تعداد السكان
٣- تتميز مصر في بعض الانشطة الصناعية كنتيجة للخبرات والاستثمارات بها بما يمثل قيمة اقتصادية مضافة للنشاط الصناعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية البحث

١-التحليل الاحصائي والبياني للبيانات التي تم تجميعها من خلال التقاريير الاحصائية ومن الهيئات الاقتصادية المصرية

٢- الوقوف على الخبرات الاقتصادية الصناعية الدولية من خلال الابحاث المنشورة عالمياً.

٣- دراسات ميدانية لاتحاد الصناعات المصرية – كورنيش النيل – محافظة القاهرة.

مصادر البيانات

١- الهيئة العامة للاستعلامات – جمهورية مصر العربية ٢٠١٨

٢- الوثائق والابحاث العلمية المنشورة عالمياً

٣- بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء- جمهورية مصر العربية من عام ٢٠١٥ – الى ٢٠١٨ .

٤-البنك المركزي المصري -٢٠١٨

٥-وزارة التجارة والصناعة ، قطاع نظم وتكنولوجياالمعلومات، جمهورية مصر العربية عن عام ٢٠١٨

6- WORLD FACTBOOK, CIA, 2018

الأهمية الإقتصادية للنشاط الصناعي:

تسعى الدول للارتقاء باقتصادها لتوفير حياة كريمة لابنائها من خلال الارتقاء بمتوسط دخل الفرد لتوفير الاحتياجات من المنتجات الصناعية المختلفة لشعوبها كما تعمل على توفير فرص العمل لابنائها، وتتفاوت الدول على تحقيق المستوى اللائق لأبنائها حيث تعاني بعض العديد من الشعوب من مشاكل اقتصادية لاتمكنها من توفير المقومات الاساسية للحياه من المسكن المناسب وبدائل الانتقال وشراء الاحتياجات الاساسية ، وتقيم تلك الدول من خلال المعيار الاقتصادي بكونها دول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نامية والتي تعد مصر احدى تلك الدول. ويقدم النشاط الصناعي فرص عديدة لدعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل واستحداث فرص عمل جديدة بدخول مناسبة ويتحقق ذلك في أزمنة قصيرة وبالمقارنة بالنشاط الزراعي وبأقل نسبة مخاطرة. وجديراً بالذكر ان الاقتصادات الصناعية للشعوب وفرص العمل في قطاع الصناعة يتوقف على الاقتصاد الرسمي والممثل في الشركات والهيئات والكيانات المعرفة لدى الدولة من خلال تأسيس الشركات والكيانات الصناعية ومن خلال دفع الضرائب والتأمين على العاملين والعديد من الخدمات والمقومات التي تتمكن الدولة من متابعة نشاطها واثرها الاقتصادي ، ويوجد كيان اخر في النشاط الصناعي وبخاصة في الدول النامية يتمثل في النشاط الصناعي غير الرسمي وعلى سبيل المثال لا الحصر كافة الانشطة الصناعية الممثلة للورش والمحلات المتواجدة في الاقاليم والقرى وخلافه وهي انشطة صناعية العديد منها بدائي يعمل بها عدد محدود من الاشخاص وفي بعض الاحيان من عائلة واحدة وهذه الكيانات لا تتمكن الدولة من متابعة نشاطها أو وضع البرامج التي تمكن من تطويرها وتحديثها وتعظيم القيمة المضافة منها وقد افادت

(African Development Bank, 2016) في تقاريرها ان نسبة العاملين في العمل غير الرسمي بدون قطاع الزراعة بجمهورية مصر العربية بمتوسط ٦١% من اجمالي العاملين.

وسوف يتوقف التعامل في هذا البحث على الاقتصاد الرسمي سواء من خلال القيمة المضافة، أو فرص العمل، أو القدرة على التصدير والاستيراد .

ولتقييم الاثر الاقتصادي للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية ، فقد تم تجميع البيانات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي السنوي بالمليار دولار، وقيمة الاستثمارات الكلية السنوية وكذلك قيمة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، كما يتضح من الجدول رقم (١) للوقوف على التأثير الاقتصادي في قطاع الصناعة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناتج المحلي الاجمالي بمصر وذلك خلال الاعوام من ٢٠١١ الى ٢٠١٧ ، وكما يتضح ان أقل قيمة له وهي ٢٣٦ مليار دولار في عام ٢٠١١ ، وقد وصلت اقصى قيمة له في العام ٢٠١٦ بقيمة قدرها ٣٤٢,٣ مليار دولار أي بزيادة وقدره ٤٥,٢٥% عن القيمة في العام ٢٠١١ . كما بين ان نسبة الاستثمارات الكلية من الناتج المحلي الاجمالي والتي وصلت الى أقل نسبة لها في العام ٢٠١٦ بنسبة قدرها ١٢,١% ، واكبر نسبة لها في العام ٢٠١٧ بنسبة ١٧,٣% ، كما بين الجدول قيمة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي السنوي بالمليار دولار والتي بلغت أقصى قيمة لها في العام ٢٠١٦ بقيمة قدرها ١٢٢,٧٢ مليار دولار ، واقل قيمة لها في العام ٢٠١١ بقيمة قدرها ٨٨,٨٥٤ مليار دولار اي ان قيمة المشاركة في العام ٢٠١٦ قد زادت بنسبة ٣٨,١١% عن العام ٢٠١١ ، وبمقارنة نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مابين العام ٢٠١٦ ، ٢٠١١ ونسبة الزيادة في مشاركة قطاع الصناعة فيه يتضح ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لم يواكبه نسبة زيادة مثيله في قطاع الصناعة ، وقد يرجع ذلك الى ان النشاط الصناعي يتطلب فترة زمنية محددة لظهور الاثار الايجابية للقيمة الاستثمارية به.

جدول رقم (١) البيانات توضح الأهمية الأقتصادية للنشاط الصناعى وتأثيرها على الناتج المحلى الأجمالى وتأثير الأستثمارات السنوية عليها

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	٢٣٦	٢٥٥	٢٥٣,٣	٢٦٢	٣٠٢,٤	٣٤٢,٨	٣٣٢,٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة الاستثمارات الكلية سنوياً من الناتج المحلي الاجمالي- بالمليار دولار	٣١,٨٦	٣٤,٤٢٥	٣٤,١٩٥٥	٤١,٩٢	٤٣,٢٤٣٢	٤١,٤٧٨٨	٥٧,٤٨٧٩
قيمة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي- مليار دولار	٨٨,٨٥٤	٩٥,٣٧	٩٣,٤٦٧٧	٩٨,٢٥	١١٠,٨٢٩٦	١٢٢,٧٢٢٤	١٠٩,٩٩١٣
نسبة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي	%٣٧,٦٥	%٣٧,٤٠	%٣٦,٩٠	%٣٧,٥٠	%٣٦,٦٥	%٣٥,٨٠	%٣٣,١٠
قيمة الأستثمارات في قطاع الصناعة - مليار دولار	١١,٩٩٥	١٢,٩٦	١٢,٨٧	١٥,٧٨	١٦,٢٨	١٥,٦٢	٢١,٦٤
نسبة الاستثمارات الكلية من الناتج المحلي الاجمالي	%١٣,٥٠	%١٣,٥٠	%١٣,٥٠	%١٦	%١٤,٣٠	%١٢,١٠	%١٧,٣٠

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي جمهورية مصر العربية ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨، و CIA سنوات من ٢٠١١- ٢٠١٨ ، ، تم اعداد النسب بواسطة الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الشكل البياني رقم (١) التطور في الناتج المحلي الاجمالي لمصر بالمليار دولار كما يوضح قيمة الاستثمارات الكلية لنفس الفترة وقيمة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، وقيمة الاستثمارات الموجه لقطاع الصناعة خلال نفس الفتره، وكما يتضح من الشكل البياني ان هناك زيادة في اجمالي الناتج المحلي وقيمة مشاركة قطاع الصناعة فية بمعدل زيادة طفيفة خلال فترة الدراسة ، ويمكن نبين خصوصية العام ٢٠١٦ حيث يمثل اعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي وكذلك اعلى قيمة لمشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الاعوام ، ويتضح أيضاً الزيادة النسبية في توجيه الاستثمارات الكلية في كافة القطاعات بمعدلات غير مسبوقة في العام ٢٠١٧ ، وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الزيادة لم توجه لقطاع الصناعة في العام ٢٠١٧ ، حيث يمكن وصف قيمة الاستثمارات الموجه لقطاع الصناعة في الفترة من ٢٠١١ الى ٢٠١٧ بأنها شبه دالة خطية .

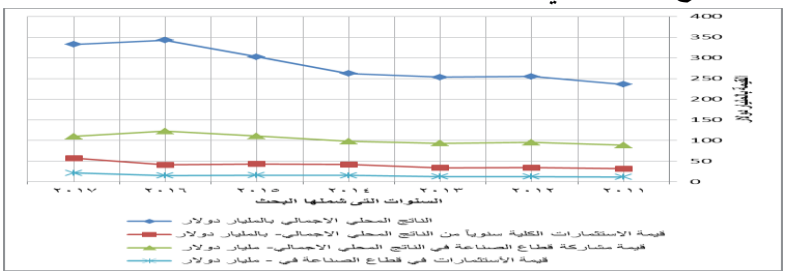

الشكل البيانى رقم (١) يوضح الأهمية الأقتصادية للنشاط الصناعى وتأثيره على الناتج المحلى الأجمالى وتأثير الإستثمارات السنوية عليه

ويوضح الشكل البياني رقم (٢) النسبة المئوية لمشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي حيث بدأت بنسبة تصل الى ٣٧,٦٥% في العام ٢٠١١ لتنخفض وتصل بنسبة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تصل الى ٣٣,١% في العام ٢٠١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

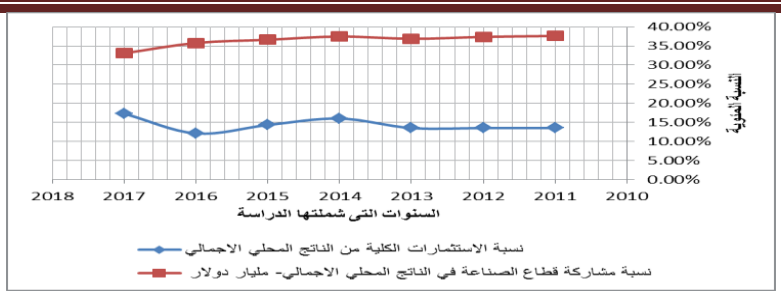

الشكل البيانى رقم (٢) يبين النسبة المئوية للإستثمارات السنوية الكلية ونسبة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالى

وللوقوف على الاثر الاقتصادي وفرص العمل المتاحة في قطاع الصناعة خلال الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠١١ الى ٢٠١٧ فقد تم تجميع البيانات الخاصة بأعداد السكان بالمليون نسمة خلال تلك الفترة وكذلك اجمالي القوى العاملة في كافة القطاعات بجمهورية مصر العربية بالمليون نسمة واعداد العاملين من القوى العاملة في قطاع الصناعة بالمليون نسمة ، كما تم حساب مشاركة قطاع الصناعة في القوى العاملة في الاعوام المختلفة التى شملتها الدراسة لتحديد الاثر الاقتصادي لقطاع الصناعة على العاملين من خلال توفير فرص العمل كما هو مبين في الجدول رقم (٢)، وقد تم تحليل تلك البيانات بالشكل البياني رقم (٣)والذي يوضح اعداد السكان خلال السنوات التي شملتها الدراسة وكذلك التغير في القوى العاملة في كافة القطاعات واعداد العاملين منهم في قطاع الصناعة خلال نفس السنوات ، ومن خلال تحليل الشكل البياني يتضح ان اعداد السكان قد زادت بنسبة ١٧,٩٠% حيث كان اعداد السكان في العام ٢٠١١ يبلغ ٨٢,٣٠٥ مليون نسمة وقد زادت لتصبح ٩٧,٠٤٢ مليون نسمة في العام ٢٠١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢) بيانات اعداد السكان واجمالي القوى العاملة وكذلك بيانات العاملين منهم بقطاع الصناعة بالمليون نسمة ونسبة مشاركة قطاع الصناعة في القوى العاملة ونسبة اعداد السكان تحت خط الفقر في تلك الاعوام

السنوات التي شملتها الدراسة						
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
اعداد السكان بالمليون نسمة	٨٢,٣٠٥	٨٤,٦٢٩	٨٦,٨١٤	٨٨,٩٥٨	٩١,٠٢٣	٩٤,٦٦٧	٩٧,٠٤٢
القوى العاملة بالمليون نسمة	٢٦,٦٧	٢٧,٢٤	٢٧	٢٧,٦٩	٢٩,٨٣	٣١,٩٦	٢٩,٩٥
أعداد العاملين فى قطاع الصناعة بالمليون نسمة	٤,٥٣٤	٤,٦٣١	٤,٥٩٠	٦,٦٤٦	٧,٠٨٥	٧,٥١١	٧,٠٣٨
نسبة مشاركة قطاع الصناعة في القوى العاملة	%١٧	%١٧	%١٧	%٢٤	%٢٣,٧٥	%٢٣,٥٠	%٢٣,٥٠
نسبة اعداد السكان تحت خط الفقر	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٢	%٢٣,٦٠	%٢٥,٢٠	%٢٥,٢٠

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي جمهورية مصر العربية ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨ ، و CIA سنوات من ٢٠١١ – ٢٠١٨ ، تم حساب النسب بواسطة الباحثة .

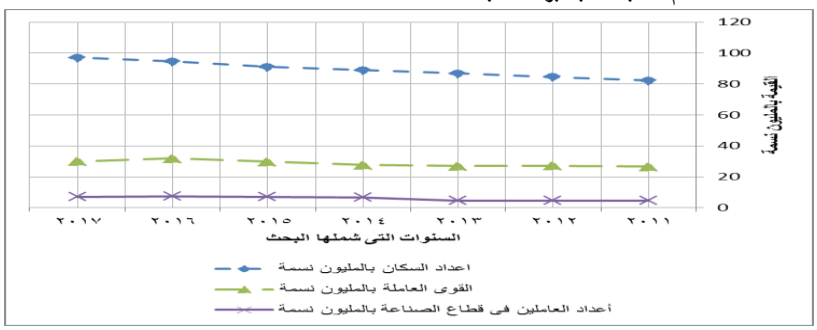

الشكل البيانى رقم (٣) يبين التطور في اعداد السكان ، واعداد القوى العاملة الكلية واعداد القوى العاملة في قطاع الصناعة

وبمقارنة ذلك بإجمالي فرص العمل المتاحة في كافة قطاعات العمل والتي بلغت ٢٩,٩٥ مليون نسمة في العام ٢٠١٧ ، بينما بلغت ٢٦,٦٧ مليون نسمة في العام ٢٠١١ أي بزيادة قدرها ١٢,٢٩ % وبمقارنة هذه النسبة في التغير بين فرص العمل ما بين العام ٢٠١١ الى العام ٢٠١٧ يتضح انها لاتتواكب مع نسبة الزيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تعداد السكان بشكل عام . وبتحليل بيانات فرص العمل من خلال الشكل البياني في قطاع الصناعة يتبين ان فرص العمل المتاحة في هذا القطاع قد بلغت ٤,٥٣٤ مليون نسمة في العام ٢٠١١ ، بينما بلغت ٧,٠٣٨ مليون نسمة في العام ٢٠١٧ اى بزيادة بنسبة قدرها ٥٥,٢٢% ، وبمقارنة نسبة الزيادة في فرص العمل بقطاع الصناعة بنسبة الزيادة في التغير الكلي في تعداد السكان خلال السنوات التي شملتها الدراسة يتضح الاهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة في التواكب مع الزيادة في تعداد السكان بل ويوفر فرص عمل اكثر . وهذا يبين ان قطاع الصناعة قد وفر فرص للعمل وقدم فرص اضافية تواكبت مع القصور في فرص العمل في القطاعات الاخرى بل وقدم المزيد حيث بلغت نسبة الزيادة في تعداد السكان ١٧,٩٠% وقد كانت نسبة الزيادة في فرص العمل في كافة القطاعات ١٢,٢٩% مما يدل ان هناك قصور في التواكب مع الزيادة في اعداد السكان مابين العام ٢٠١١ والعام ٢٠١٧ بينما أظهر قطاع الصناعة قدرة وتميز على التوفيرالنسبي لفرص العمل حيث بلغت نسبة الزيادة به في فرص عمل بالمقارنة بنسبة الزيادة غي تعداد السكان الكلية خلال سنوات الدراسة لتصل الى ٣,٠٩ ضعف .

وبمقارنة نسبة الزيادة في فرص العمل في قطاع الصناعة الى نسبة الزيادة في فرص العمل في كافة القطاعات خلال الاعوام من ٢٠١١ الى ٢٠١٧ يتضح تميز قطاع الصناعة حيث بلغ نسبة فرص العمل المتاحة به لتصل الى ٤,٤٩ ضعف لما وفرته كافة القطاعات بما فيها قطاع الصناعة.

كما تم الوقوف على اعداد السكان من من لايتوفر لهم الحد الادنى من الدخل ، وهم مايطلق عليهم اعداد السكان تحت خط الفقر خلال نفس السنوات ويتضح من خلال نسبة اعداد السكان تحت خط الفقر ان اعداد السكان تحت خط الفقر لم تقل عن ٢٠% من اجمالي التعداد خلال السنوات التي شملتها الدراسة وقد بلغت اقصى قيمة بها وهي ٢٥,٢% في العام ٢٠١٦ ، وكذلك في العام ٢٠١٧ ، ويوضح الشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البياني رقم (٤) العلاقة بين نسبة اعداد السكان تحت خط الفقر ونسبة مشاركة قطاع الصناعة في توفير فرص العمل ، وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في فرص العمل من خلال مشاركة قطاع الصناعة الا انه قد تبين لنا زيادة في اعداد السكان تحت خط الفقر بنسبة قد بلغت ٥,٢% وذلك مابين العام ٢٠١١ والعام ٢٠١٧ ، وهذا يوضح ان فرص العمل في قطاع الصناعة لاتؤثر بشكل مباشر في خفض اعداد السكان تحت خط الفقر ويرجع ذلك الى الحد الادنى للدخول في الوظائف وتأثير التضخم وارتفاع الاسعار وانخفاض فرص العمل الكلية في كافة القطاعات والتي لم تتغير بنفس نسبة الزيادة في تعداد السكان وذلك كما يتضح من البيانات التي تم تجميعها وتحليلها خلال فترة الدراسة .

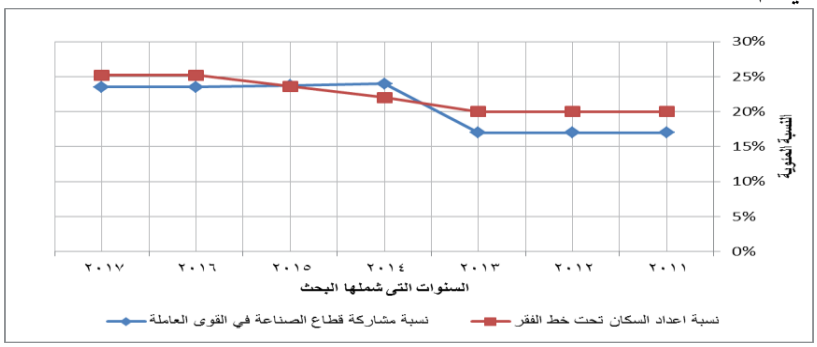

الشكل البيانى رقم (٤) يبين النسبة المئوية لمشاركة قطاع الصناعة في القوى العاملة والتغير في اعداد السكان تحت خط الفقر وذلك خلال سنوات الدراسة

من خلال القيمة الاقتصادية للانتاج لقطاع الصناعة فقد تم تحليل البيانات الاقتصادية لقطاع الصناعة في العام ٢٠١٧ ، حيث حيث تبين ان القيمة الاقتصادية للانتاج بلغت ١٠٩,٩٩ مليار دولار وحجم الاستثمارات لقطاع الصناعة ٢١,٦٤ مليار دولار لعام ٢٠١٧ ، وقد حقق اجمالي٧,٠٣٨ مليون فرصة عمل، ونظراً لتعدد مجالات النشاط الصناعي من صناعات ذات تقنيات حديثة وتكنولوجيات متقدمة ، وصناعات متوارثة وتقليدية ،حيث تم تبويب النشاط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعي والقيمة الاقتصادية المضافة منه الى تسع مجالات، وقد تم تقييم القدرة الاقتصادية النسبية لكلاً منها للعام ٢٠١٧ لكلاً منها على حدى سواء من حيث القيمة الاقتصادية للانتاج لقطاع الصناعة ، وكذلك نسبة الاستثمارات السنوية الموجه لكلاً منها، بالاضافة الى نسبة ماتقدمه من فرص عمل لكل نشاط وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣) نسبة الاثر الاقتصادي لقيمة الانتاج والتكاليف الاستثمارية وفرص العمل لقطاعات الانشطة الصناعية

الانشطة الصناعية	النسبة المئوية لقيمة الانتاج	النسبة المئوية للتكاليف الاستثمارية	النسبة المئوية لعدد العاملين
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	%٢٣,٠٤	%١٤,٤٩	%١٦,٨٩
صناعات مواد غذائية ومشروبات	%٢٠,٣٧	%٢٠,٢٩	%١٧,٧١
صناعات كيماويات اساسية	%١٩,٩٠	%٢٦,٧٨	%١٨,٠١
صناعات معدنية اساسية	%١٢,٩٩	%١١,٧٧	%٤,٤٢
صناعات غزل ونسيج وملابس وجلود	%١٠,٠٩	%١٠,٣١	%٢٦,٥٩
صناعات بناء وخزف وصيني	%٥,٠٣	%١٠,٧٢	%٩,٢٩
صناعات الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	%٢	%٣,٤٤	%٤,٣٩
صناعات خشبية ومنتجاتها	%٠,٥٥	%٠,٧٦	%٢,١٥
صناعات أخرى	%٦,٠٥	%١,٤٣	%٠,٥٥

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، قطاع نظم وتكنولوجياالمعلومات، جمهورية مصر العربية عن عام ٢٠١٧، اعلنت عام ٢٠١٨

وكما يتضح من الشكل رقم (٥) نسبة القيمة الاقتصادية للانتاج قي العام ٢٠١٧ قد كانت للصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية ٢٣,٠٤% تليها صناعات المواد الغذائية والمشروبات بنسبة ٢٠,٣٧% ، وتليها صناعات كيماويات اساسية بنسبة ١٩,٩% ، وتصل اهم ثلاث صناعات من حيث العائد الى ٦٣,٣١% بينما تمثل باقي الصناعات ٣٦,٦٩% .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يتضح ان صناعات الاخشاب ومنتجاتها لم تقدم الا ٠,٥٥% وتمثل أقل الصناعات من حيث قيمة الانتاج الاقتصادية وتلتها صناعات الورق ومنتجاته والطباعة والنشر بنسبة ٢% وتلك الصناعات من الصناعات ذات التقنيات التقليدية أو الصناعات المتوارثة عبر الاجيال ذات التكنولوجيا المحدودة .

وكما يتضح ان صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود وهي من الصناعات التي تميزت بها مصر عبر عقود سابقة لا تمثل قيمة اقتصادية طبقاً لما كانت عليه في تلك العقود التي ازدهرت فيه تلك الصناعات ، فقد وجدت مجموعة الغزل والنسيج والملابس والجلود بالشكل رقم (٥) ان قيمة الانتاج تمثل ١٠,٠٩% من اجمالي الانتاج الصناعي ، بينما نسبة العاملين بها قد بلغت ٢٦,٥٩ % من اجمالي العاملين بالقطاعات الصناعية المختلفة بما لايتفق مع القيمة الاقتصادية المضافة ، وقد تم اجراء زيارات ميدانية لبعض الغرف الصناعية كغرفة صناعة الاخشاب والاثاث وغرفة صناعات الملابس الجاهزة وغرفة الصناعات النسيجية وغرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات المصرية وكذلك بعض الشركات الانتاجية في الصناعة وقد افاد المسئولين بأن التقنيات المستخدمة لصناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود ترجع لعقود قد مضت ، والبعض منها يتبع هيكلة قطاع العام وقطاع الاعمال ، ويوجد بها اعداد هائلة من العمال (اكثر من ٢٥% من العاملين في كافة الصناعات الاخرى) ويعد بند المرتبات عبء أساسي، وترتبط تلك الصناعة من حيث الحداثة بتكنولوجيا التصميم باستخدام الحاسب الآلي واستخدام الماكينات الالية وفنون الطباعة الحديثة وكل تلك الانشطة لايتم تطبيقها في تلك الصناعة بالقدر الكافي مما يؤثر على القدرة الانتاجية وكفاءة العاملين بها. وينطبق هذا الامر على صناعة الاخشاب ومنتجاتها من حيث قدرة القطاع على تصنيع الاخشاب المصنعة واستخدام الاخشاب الطبيعية بما يرفع من تكلفة المنتج ويضعف قدرته على المنافسة، كما وان نسبة كبيرة من صناعة الاخشاب ومنتجاتها تتم من خلال ورش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاتتمكن من التطوير والتحديث ، وتعمل الدولة جاهدة على الارتقاء بتلك الصناعات لتحقيق القيمة الاقتصادية المضافة منها من خلال انشاء مدن جديدة لتلك الصناعات.

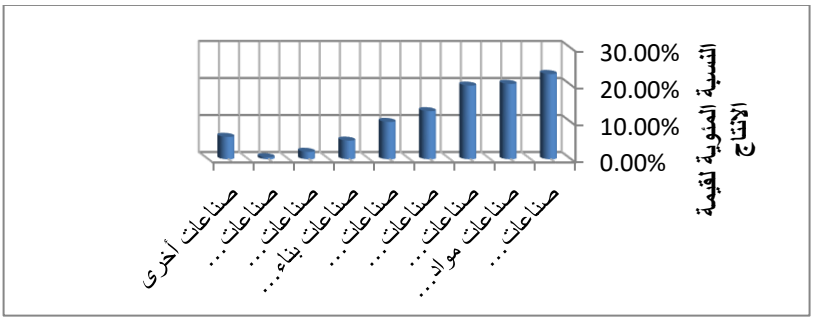

الشكل رقم (٥) النسبة المئوية للقيمة الاقتصادية المضافة للانشطة الصناعية المختلفة للعام ٢٠١٧

ولتقييم تأثير التوجه الاستثماري على الانشطة الصناعية يوضح الشكل البياني رقم (٦) وذلك للعام ٢٠١٧ ان اكبر نسبة من قيمة الاستثمارات قد تم توجيها لصناعات الكيماويات الاساسية بنسبة ٢٦,٧٨% من اجمالي الاستثمارات الكلية في العام ٢٠١٧ ، تليها صناعات المواد الغذائية والمشروبات بنسبة ٢٠,٢٩% ، ومن ثم الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية بنسبة ١٤,٤٩% ، اي ان الصناعات التي تم توجيه اكبر نسبة من الاستثمارات اليها في العام ٢٠١٧ كانت هي نفس الصناعات التي حققت اكبر عائد اقتصادي في نفس العام مع التفاوت في ايهما حصل على اكبر نسبة وايهما اتى بأكبر عائد ، وقد يرجع ذلك الى التطوير في بعض الصناعات من خلال ضخ استثمارات جديدة يتطلب فترة زمنية لتحقيق عائد اقتصادي ، ويمكن القول ان بعض قطاعات الصناعة ذات مردود اقتصادي كبير وبخاصة التي تستخدم التكنولوجيات الحديثة في عملياتها والصناعات التي تعتمد على نتاج المحاصيل الزراعية كصناعات المواد الغذائية والمشروبات ، كما تحقق مصر طفرة صناعية في صناعة الكيماويات الاساسية ومنتجاتها من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستكشافات البترولية وفي مجال الغاز في السنوات الاخيرة . ويجب الحرص على توجية الاستثمارات للصناعات ذات القيمة المضافة الاقتصادية العالية .

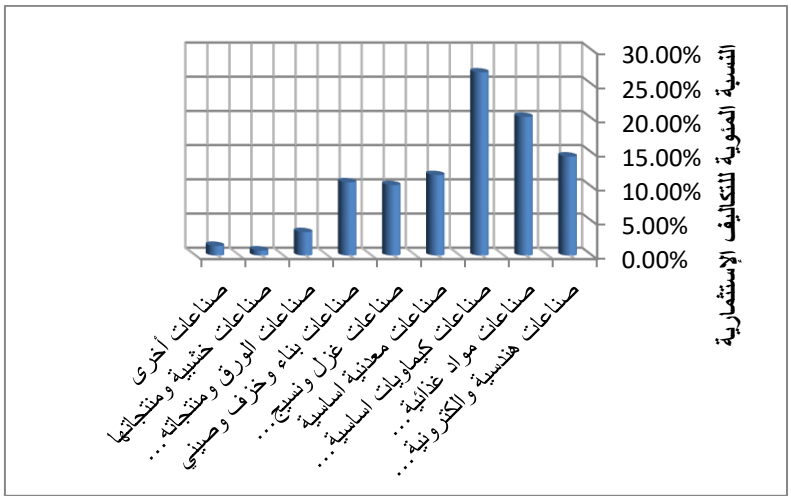

الشكل رقم (٦) النسب المئوية للتكاليف الاستثمارية للقطاعات الصناعية المختلفة في العام ٢٠١٧

وبتقيم الانشطة الصناعية في نفس العام ٢٠١٧ من حيث قدرتها على توفير فرص عمل كما يتضح من الشكل البياني رقم (٧) يمكن القول بأن الصناعات المتميزه من حيث العائد الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي للعام ٢٠١٧ حيث وفرت الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية نسبة ١٦,٨٩% من فرص العمل ، كما حققت صناعة المواد الغذائية والمشروبات ١نسبة ١٧,٧١% من فرص العمل ، وكذلك الصناعات الكيماوية الاساسية وفرت فرص عمل بنسبة ١٨,٠١% ، وهي تتفق مع التوجه الاستثماري المصري وكذلك مع المردود الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي. بينما يبدو جلياً ان صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود يعمل فيها نسبة ٢٦,٥٩% من العمالة في العام ٢٠١٧ ، بينما لمتحقق عائد اقتصادي يذكر مما يدل على ان تلك الكيانات تستخدم تقنيات تقليدية وغير حديثة ولا تحقق القيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية منها ، بينما تتحمل عبأ رواتب ودخول ٢٦,٥٩% من اجمالي العاملين بمصر في العام ٢٠١٧.

وقد يتفق مع نفس الظاهرة صناعة الورق ومنتجاتة والطباعة والنشر حيث يعمل فيها ٤,٣% من فرص العمل بينما لايحقق للناتج المحلي سوى ٢% ، وكذلك الصناعات الخشبية ومنتجاتها والتي يعمل فيها ٢,١٥% بينما لاتحقق قيمة اقتصادية سوى ٠,٥٥% ، ويتطلب الامر دراسات متخصصة لمردود كل صناعة من تلك الصناعات على حدى لضمان تحقيق القيمة الاستثمارية بكلاً منها في شكل عائد اقتصادي وفرص عمل حقيقية ذات مردود اقتصادي.

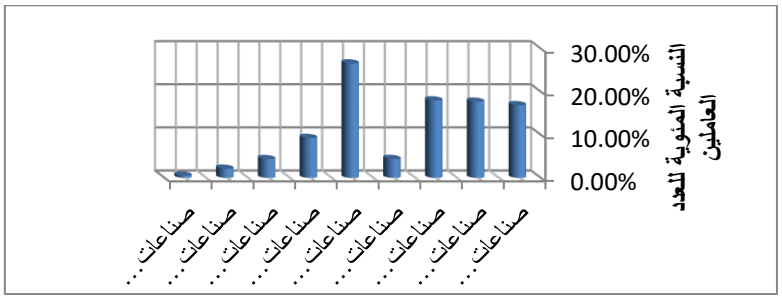

الشكل رقم (٧) النسب المئوية لفرص العمل المقدمة من الانشطة الصناعية المختلفة للعام ٢٠١٧

ولدراسة الاثر الاقتصادي للنشاط الصناعي على تكلفة الواردات وقيمة الصادرات السنوية للمنتجات الصناعية، فقد تم حساب اجمالي قيمة الصادرات وكذلك اجمالي تكلفة الواردات للمنتجات الصناعية للاعوام المتاح لها البيانات من العام ٢٠١١ الى ٢٠١٥ من خلال وزارة التجارة والصناعة وقد تم تصنيف الواردات والصادرات للنشاط الصناعي الى ثماني بنود، الا ان المنتجات الصناعية قد صنفت الى تسع بنود باضافة انشطة صناعات اخرى لعديد من الصناعات الثانوية .

ويوضح الجدول رقم (٤) اجمالي قيمة الصادرات واجمالي تكلفة الواردات بجمهورية مصر العربية للمنتجات الصناعية، كما تم حساب النسبة المئوية لقيمة اجمالي الصادرات الصناعية الى اجمالي تكلفة الواردات خلال الاعوام من ٢٠١١ الى ٢٠١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجديرا بالذكر ان الواردات الصناعية يمكن تقسيمها بشكل عام الى منتجات نهائية وخامات اولية يتم استهلاك نسبة كبيرة من تلك المنتجات الصناعية ولما يتم تصنيعه من الخامات الاولية في الاسواق المحلية، وانخفاض قيمة الجنيه يترتب عليه ارتفاع سعر تلك المنتجات وانخفاض معدلات الاستهلاك لها. كما وان نسبة من تلك الواردات الصناعية تمثل منتج شبه نهائي او خامات يتم تحويلها الى منتج نهائي ويتم اعادة تصدير نسبة منه الى الاسواق الخارجية، وقد ينخفض الثمن النهائي لتلك المنتجات كنتيجة لانخفاض اجور العمال بالنسبة للاسعار العالمية عن ذي قبل في حالة ارتفاع العملة المحلية بما يمثل زيادة على الطلب على تلك المنتجات وتحقيق عائد اقتصادي اكبر.

ونظراً لتأثر قيمة الصادرات وتكلفة الواردات بسعر التحويل للجنيه المصري الى الدولار فقد تم تتبع التغير في سعر صرف الجنيه المصري خلال اعوام الدراسة ، كما تم تقييم النسبة المئوية للزيادة السنوية لسعر الصرف خلال تلك الفترة مع ملاحظة ان سعر التحويل في العام ٢٠١٠ قد كان ٥,٦١٢٤ جنيه مصري للدولار

الجدول رقم (٤) يبين اجمالي صادرات وواردات المنتجات الصناعية في الفترة التي شملتها الدراسة بالمليون دولار

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالى صادرات المنتجات الصناعية – بالمليون دولار	27270.75	25253.22	21625.66	23575.17	18571.92
إجمالى واردات المنتجات الصناعية– بالمليون دولار	53731.23	47621.41	56613.07	60617.16	65282.02
النسبة المئوية لقيمة الصادرات الى قيمة الواردات الصناعية	50.75%	53.03%	38.20%	38.89%	28.45%
سعر التحويل للجنيه المصري بالنسبة للدولار	5.9358	6.06	7.08	7.7133	10.07
النسبة المئوية للزيادة السنوية فى سعر التحويل للجنيه المصري بالنسبة للدولار	5.700%	2.092%	16.832%	8.945%	30.554%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر : البيانات الاقتصادية للصادرات والواردات من وزارة التجارة والصناعة ، سعر تحويل الدولار للجنيه المصري البنك المركزي المصري،النسب تم حسابها بواسطة الباحثة.

ويوضح الشكل البياني رقم(٨) ان اجمالي الواردات للمنتجات الصناعية قد بدأت في العام ٢٠١١ بقيمة قدرها ٥٣٧٣١,٢٣ مليون دولار، ثم انخفضت في العام ٢٠١٢ لتصل الى اقل قيمة قدرها ٤٧٦٢١,٤١ مليون دولار بنسبة ١١,٣٧% ، ثم ارتفعت لتصل الى اقصى قيمة لها ٦٥٢٨٢,٠٢ في العام ٢٠١٥ مليون دولار بنسبة زيادة قدرها ٣٧,٠٨٥% عن عام ٢٠١٢

بينما انخفضت قيمة صادرات المنتجات الصناعية لتصل الى ١٨٥٧١,٩٢ مليون دولار في العام ٢٠١٥ بنسبة انخفاض قدره ٣١,٨٩٨ % مقارنة بالعام ٢٠١١

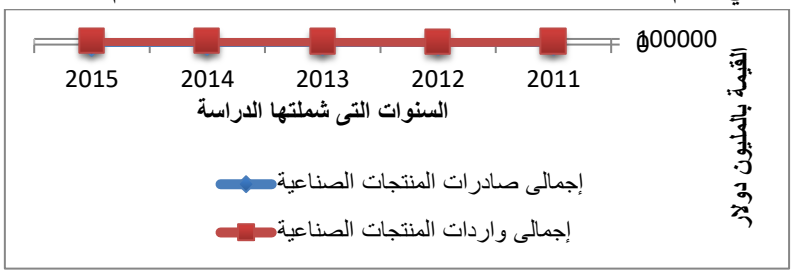

الشكل البياني (٨) يبين اجمالي صادرات وواردات المنتجات الصناعية في الفترة التي شملتها الدراسة

كما تم حساب النسبة المئوية للتغير في سعر الصرف من خلال الجدول رقم (٤) الذي يبين النسبة المئوية للتغير لكلاً من النسبة المئوية لقيمة الصادرات الى قيمة الواردات الصناعية ، وكذلك النسبة المئوية للتغير في سعر التحويل للجنيه المصري بالنسبة للدولار ، وكما يتضح من الشكل البياني رقم (٩) هناك تأثير واضح في التغير في ارتفاع وانخفاض سعر تحويل الجنيه المصري بالنسبة للدولار حيث انه كما يتبين من الشكل رقم (٩) التغير في ارتفاع النسبة المئوية للزيادة السنوية في سعر التحويل للجنيه المصري بالنسبة للدولار ترتب عليه انخفاض في النسبة المئوية لقيمة الصادرات الى قيمة الواردات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يتضح من نسبة قيمة الصادرات الى نسبة قيمة الواردات في قطاع الصناعة والتي تمثل جزء من الميزان التجاري لمصر من الاجمالي الكلي للصادرات والواردات فيمكن القول ان زيادة قيمة الجنيه المصري يحسن من النسبة المئوية لقيمة الصادرات الى قيمة الواردات الصناعية

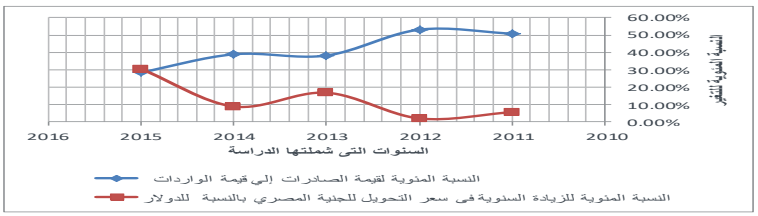

الشكل البياني رقم (٩) يبين التغير فى النسبة المئوية لنسبة قيمة الصادرات الى قيمة الواردات وكذلك التغير فى النسبة المئوية للزيادة في سعر التحويل للجنيه المصري بالنسبة للدولار

تحليل النتائج

الفرض الاول القطاع الصناعي يدعم احتياجات الاسواق المصرية من المنتجات الصناعية المختلفة ، من خلال مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة من ٢٠١١ الى ٢٠١٧ يتبين ان القطاع الصناعي قد دعم الناتج المحلي الاجمالي بما قيمته ٨٨,٨٥٤ مليار دولار في العام ٢٠١١ وهي تعد قيمة السلع التي تم انتاجها في تلك العام، وقد تزايد ليصل اقصى قيمة له ١٢٢,٧٢٢٤ في العام ٢٠١٦ بما يعني ان قدرة قطاع الصناعة على الانتاج في تزايد من حيث الكميات المنتجة من القطاعات الصناعية المختلفة ، مما يؤكد صحة هذا الفرض وهو ان قطاع الصناعة يدعم احتياجات الاسواق المصرية من المنتجات الصناعية المختلفة .

الفرض الثاني يقدم قطاع الصناعة فرص عمل تتناسب مع الزيادة السنوية في تعداد السكان ، من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها بشأن الزيادة في تعداد السكان في الفترة من ٢٠١١ الى ٢٠١٧ ، واجمالي القوى العاملة في كافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاعات (زراعة – صناعة – خدمات) يتضح ان قطاع الصناعة قادر على توفير العديد من فرص العمل حيث اتضح ان نسبة العاملين في قطاع الصناعة في العام ٢٠١١ كان ١٧% وقد بلغت ٢٣,٥% في العام ٢٠١٧ من اجمالي القوى العاملة في جمهورية مصر العربية مما يؤكد على ان قطاع الصناعة قادر على توفير فرص عمل جديدة متناسبة مع الزيادة في تعداد السكان والتي قد بلغت ١٧,٩% خلال الفترة التي شملتها الدراسة مما يؤكد صحة هذا الفرض.

الفرض الثالث تتميز مصر في بعض الانشطة الصناعية كنتيجة للخبرات والاستثمارات بها بما يمثل قيمة اقتصادية مضافة للنشاط الصناعي ، يتضح من تحليل الانشطة الاقتصادية ان القدرة الصناعية في مجال الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية قد بلغت قيمة اقتصادية بنسبة ٢٣,٠٤% وكذلك صناعات المواد الغذائية والمشروبات ٢٠,٣٧% والصناعات الكيماوية الاساسية ١٩,٩% من اجمالي القدرة الانتاجية للصناعة المصرية في العام ٢٠١٧ باجمالي كلي يعادل ٦٣,٣١% من اجمالي الانشطة الصناعية في كافة المجالات ، كما وان التوجه الاستثماري في تلك المجالات الصناعية قد بلغ على الترتيب ١٤,٤٩% ، ٢٠,٢٩% ، ٢٦,٧٨% بما يعادل ٦١,٥٦% من اجمالي الاستثمارات الكلية في القطاع الصناعي في العام ٢٠١٧ ، كما وان فرص العمل في تلك المجالات الصناعية كانت على الترتيب ١٦,٨٩% ، ١٧,٧١% ، ١٨,٠١% باجمالي فرص عمل يعادل ٥٢,٦١% بما يوضح ان النشاط الصناعي متميز في الانشطة الصناعية الثلاث من حيث القيمة الاقتصادية وكذلك توجة الاستثمارات الداعمة للتنمية الصناعية ، وتوفر فرص عمل بالاعداد الملائمة في تلك الانشطة الصناعية وهذا يؤكد صحة هذا الفرض .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقترحات

- تركيز الاستثمارات الجديدة في القطاع الصناعي في انشطة الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية وصناعات المواد الغذائية والمشروبات وصناعات الكيماويات الاساسية والصناعات المعدنية الاساسية ذات العائد الاكبر والموفرة لاكبر فرص عمل .
- اعادة الهيكلة وتطوير التقنيات المستخدمة في الصناعة التقليدية والمتوارثة كصناعة الغزل والنسيج ذات العائد الاقتصادي المتدني.
- رفع المستوى التقني للعاملين وتوجيههم الى القطاعات الصناعية ذات العائد الاقتصادي الاكبر.
- العمل على التطوير الايجابي لسعر صرف الجنيه المصري بهدف دعم الميزان التجاري وتقليل الفجوة بين تكاليف الاستيراد وعائد التصدير.
- العمل على رفع الحد الادنى للاجور للعاملين في قطاع الصناعة لدعم الاسر المصرية لتقليل نسب الافراد تحت خط الفقر.
- من خلال تكاليف الاستيراد للخامات والمنتجات الصناعية ودعماً للميزان التجاري يتطلب الامر العمل على توفير وتطوير بدائل للمنتجات الصناعية المستوردة .
- العمل على نقل التقنيات الحديثة للصناعت التقليدية مثل صناعة الاخشاب والنسيج والجلود بهدف زيادة الانتاج ورفع جودته والتقليل من التكلفة وتحقيق عائد امثل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

١- الهيئة العامة للاستعلامات - جمهورية مصر العربية ٢٠١٨

٢- البنك المركزي المصري -٢٠١٨

٣-بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء- جمهورية مصر العربية من عام ٢٠١٥ – الى ٢٠١٨ .

٤-وزارة التجارة والصناعة ، قطاع نظم وتكنولوجياالمعلومات، جمهورية مصر العربية عن عام ٢٠١٨

- Abdelgouad, A., "Exporting and workforce skills-intensity in the Egyptian manufacturing firms: Empirical evidence using world bank firm-level data for Egypt", Institute of Economics, Leuphana Universität Lüneburg, 2016.
- African Development Bank,Addressing informality in Egypt, ww.afdb.org, 2016.
- Aggarwal, A., and Kumar, N.,"Structural Change, Industrialization and Poverty Reduction: The Case of India",Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), South and South-West Asia Development,United Nations,2012.
- Ajmair, M., "IMPACT OF INDUSTRIAL SECTOR ON GDP(PAKISTAN CASE)", European Journal of Contemporary Economics and Management, 2014.
- Benjamin, N., & Beegl, K., "Informal Economy and the World Bank", The World Bank, 2014.
- Chete, L., Adeoti, J., Adeyinka, F., and Ogundele, O.," Industrial development and growth in Nigeria: Lessons and challenges", African Development Bank Group, United Nations University,2014.
- Dimitrova, Z., Cantuche, J., Amores, A., and Román, M., " HOW IMPORTANT ARE EU EXPORTS FOR JOBS IN THE EU?" TRADE, Chief economist note,Issue 4, November 2018.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Ebong, F., Udoh, E., & Obafemi, F.," Analysis",Department of Economics, University of Calabar, International Review of Social Sciences and Humanities, Vol. 6, No. 2, 2014.
- EGYPT, YOUTH EMPLOYMENT NATIONAL ACTION PLAN, MINISTRY OF MANPOWER AND MIGRATION (MOMM),INTERNATIONAL LABOR ORGANIZATION (ILO),2010.
- Globalization and the Industrial Development of Nigeria: Evidence from Time Series
- Gui-Diby , S., "the Impact of Foreign Direct Investments in Africa", Université d'Auvergne, 2016.
- Imran, M., Hameed, W., and Haque, A.,"Influence of Industry 4.0 on the Production and Service Sectors in Pakistan: Evidence from Textile and Logistics Industries", www.mdpi.com/journal/socsci, November 2018.
- Imrana, M., Aziza, A., Hamida, S., Shabbira, M ., Salmana, R., and Jianb, Z., The mediating role of total quality management between entrepreneurial orientation and SMEs export performance", Management Science Letters 8, 519–532, 2018.
- Isiksal, A., & John Chimezie, O.," Impact of Industrialization in Nigeria", Faculty of Business & Economics, The American University, Girne, Turkey , European Scientific Journal , edition vol.12, No.10 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431 328 ,2016.
- Islam, M., Jantan, A., Hashim, H., Chong, C., Abdullah, M., Rahman, M., & Abdul Hamid, A., " FOURTH INDUSTRIAL REVOLUTION IN DEVELOPING COUNTRIES: A CASE ON BANGLADESH", Journal of Management Information and Decision Sciences Volume 21, Issue 1, 2018.
- Klafke, R., Picinin, C., Lages, A., & Pilatti, L., "The development growth of China from its industrialization intensity", Cogent Business & management, 2018.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Ndubuisi, O., & Abdul, S., "Capital Flow Components and Industrial Sector Performance in Nigeria", Department of Economics, University of Lagos,2018.
- Neveen, M.,"MANUFACTURED EXPORTS AND ECONOMIC GROWTH IN EGYPT: COINTEGRATION AND CAUSALITY ANALYSIS", the Department of Economics, Faculty of commerce and business administration, Helwan University, Ein Helwan, Cairo, Egypt, 2011.
- Ramadhani, T., Rachman, M., Firmansyah, and Sugiyanto, F., "The Effect of Investment and Export on Manufacturing Industry in Indonesia", Faculty of Economics and Business, University Semarang, Indonesia, 2018.
- Ramadhani, T., Rachman, M.,& Sugiyanto, F., "The Effect of Investment and Export on Manufacturing Industry in Indonesia", Faculty of Economics and Business, Diponegoro University, Indonesia, 2018.
- Signé, L., "The potential of manufacturing and industrialization in Africa, Trends, opportunities, and strategies", Africa Growth Initiative, 2018.
- Wangwe, S., Mmari, D., Aikaeli, J., Rutatina, N., Mboghoina, T., & Kinyondo, A., "The Performance of the Manufacturing Sector in Tanzania: Challenges and the Way Forward", African Development Bank Group, United Nations University, 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Economic Effects of Industrial Activity in the Arab Republic of Egypt

Prepared by: Prof.Ass. Dr. Azza Ali Farag
Higher Institute of Administrative Sciences and Foreign Trade

This research presents an assessment of the economic impact of the industrial activity in the Arab Republic of Egypt as it is one of the main activities of the Egyptian economy. The total participation of the industrial sector in GDP was assessed during the years 2011 to 2017. The impact of new investments in industrial activities in the same period of 2011 to 2017 was assessed as well as its impact on the economic value added of production in the industrial sector. Given the economic importance of the industrial sector through the available employment opportunities and the generation of new jobs in the main industrial sectors, the number of employees was assessed in the industrial sector and compared with their numbers in the agricultural and service sectors. In addition, the development of the possibility of the industrial sector in providing new job opportunities with the total increase in the population of the Arab Republic of Egypt, and the extent of the impact of employment opportunities in the industrial sector on the percentage of population under the poverty line. The investment trend in the industrial sector for various industrial activities was also analyzed to determine the direct impact of investments in these industrial fields on the percentage of the economic value added to the production and the percentage of workers in these industrial activities. The added value of the industrial sector varies, as it provides the needs of the markets and reduces the need for imports, which provides direct economic support for

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

GDP; therefore, the total exports and imports of industrial products were assessed.

The results of the research showed the added value of the participation of the industrial sector in GDP, whose participation rate was not less than 33.1% in 2017 with a value of $ 109.99 billion. The maximum participation rate in 2011 was 37.65% at $ 88.854 billion. The results of the study showed the importance of the industrial sector in providing job opportunities for the Egyptian people. The lowest participation rate for the total number of employees in the industrial sector was 17% with 4.534 million jobs in 2011, with the highest participation rate of 24% In 2014. The research also highlighted the importance of direct investment in the industrial sector, which caused a progress in the domestic return of industrial activity, the maximum value of participation in GDP in 2016 worth 122.72 billion dollars and the lowest value in 2011 worth 88.85 billion dollars, while the value of annual investments in the industrial sector reached $ 11.99 billion, with a maximum value of $ 21.64 billion in 2017. Since the direct economic impact of the industrial sector can be assessed in terms of the ability of the industrial sector to provide products of the appropriate quantity and quality and at the competitive price of the world markets, the total exports of industrial products and imports were analyzed in value by the available data in the period studied. It was found that the imports percentage of industrial products have been significantly affected by the conversion rate of the Egyptian pound against the dollar. The percentage of the value of exports to imports of industrial products decreased as the

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

conversion rate of the Egyptian pound against the dollar decreased.

Keywords
GDP, Egyptian economy, Economic development of industry, Job opportunities, Industry and self-sufficiency, Industrial sector development, Industrial investment, Poverty reduction, Industrial sector, Industrial products, Industrial exports and imports

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com